بالعودة إلى احتياطياتها المالية الكبيرة

تقرير: اقتصاد الخليج سيبقى مستقراً رغم «النفط»

■ الكويت وقطر من بين البلدان الأكثر مرونة مالياً بفضل السعر المنخفض الذي تحتاجانه لتحقيق التعادل وحجم الاحتياطي الكبير

هل يؤثر انخفاض أسعار النفط على اقتصادات الخليج؟

أسعار النفط وصلت لمراحل خطيرة

■ عمان والبحرين ستعانيان خلال الركود الحالي في سعر النفط إذ تحتاج الى سعر تعادل مرتفع

■ صندوق النقد: الخسائر في عائدات تصدير النفط هذا العام لدول التعاون قد تصل حتى 300 مليار دولار

■ اذا بقيت الأسعار عند هذه المستويات فستكون تايلند الأكثر استفادة بتوقعات أن يرتفع ناتجها المحلي الاجمالي بـ 3.7 في المئة

قالت شركة آسيا للاستثمار في تقريرها الأسبوعي على انه من غير المرجح أن يسبب الانخفاض في عائدات الصادرات تباطؤا اقتصاديا كبيرا في عام 2015 في منطقة الخليج إذ يمكن لدول الخليج الاستفادة من احتياطياتها المالية الكبيرة للتخفيف من التأثيرات على الميزانية التي يتسببها الانخفاض في الإيرادات.

وبحسب التقرير فان التقديرات الحالية تشير إلى أن احتياطيات دول مجلس التعاون الخليجي قادرة على تمويل عجزا ملحوظا لمدة خمس سنوات على الأقل. أما الإنفاق الحكومي وهو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في المنطقة قد يبقى عند مستوياته دون تغيير.

ومن بين البلدان الأكثر مرونة ماليا كل من الكويت وقطر وذلك بفضل عاملين أولهما السعر المنخفض الذي تحتاج له هاتين الدولتين لتحقيق التعادل المالي (تحتاج الكويت إلى سعر 53.3 دولار لتحقيق التعادل، في حين تحتاج قطر إلى سعر 77.6 دولار) والعامل الثاني هو حجم الاحتياطي الكبير نسبيا لهاتين الدولتين.

ومن ناحية اخرى ستعاني عمان والبحرين خلال الركود الحالي في سعر النفط إذ تحتاج عمان إلى سعر 107.4 دولار لتحقيق التعادل والبحرين إلى سعر 116.5 دولار، وهو ما سيكون من الصعب الحفاظ عليه إذا بقت الأسعار عند مستوياته الحالية.

وأوضح التقرير بأن الأوضاع المالية لدول مجلس التعاون الخليجي تتأثر بشكل كبير من الإنخفاض في أسعار النفط بسبب اعتمادها الشديد على عائدات تصديره..

وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي أن الخسائر في عائدات تصدير النفط هذا العام لدول مجلس التعاون الخليجي قد تصل حتى 300 مليار دولار من انخفاض أسعاره.

وتشكل هذه الخسائر في الإيرادات حوالي 19% من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي.

وأضاف التقرير إن على صعيد عالمي تعد الأسعار المنخفضة من الدول المصدرة للنفط وفورات في نفقات الطاقة لمستوردي النفط.

وعلى صعيد متصل أكد تقرير اقتصادي متخصص امس ان الأوضاع المالية لدول مجلس التعاون الخليجي تتأثر كثيرا بانخفاض أسعار النفط بسبب اعتمادها الكبير على عائدات تصديره.

وأضاف تقرير (الشركة الكويتية الصينية) الإستثمارية الصادر امس ان تقديرات صندوق النقد الدولي تشير الى أن الخسائر في عائدات تصدير النفط هذا العام لدول مجلس التعاون الخليجي قد تصل حتى 300 مليار دولار بسبب انخفاض أسعار النفط وتشكل هذه الخسائر في الإيرادات حوالي 19 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي لدول المجلس وأوضح أنه اعتمادا على تقديرات صندوق النقد الدولي عن أسعار النفط اللازمة لتحقيق التعادل المالي لدول الخليج في عام 2015 فان جميع دول مجلس التعاون باستثناء الكويت ستحقق عجزا ماليا اذا ظلت أسعار النفط عند مستوياتها الحالية.

ولم يرجح التقرير أن يسبب الانخفاض في عائدات الصادرات تباطؤا اقتصاديا كبيرا عام 2015 في منطقة الخليج اذ يمكن لدول التعاون الاستفادة من احتياطياتها المالية الكبيرة للتخفيف من التأثيرات على الميزانية التي يسببها الانخفاض في الإيرادات..

وقال إنه على صعيد عالمي تعد الأسعار المنخفضة من الدول المصدرة للنفط وفورات في نفقات الطاقة لمستوردي النفط واقتصادات آسيا الناشئة ستستفيد بشكل كبير من الأسعار الحالية التي انخفضت الى مستوى 55 دولارا للبرميل. وذكر أن الاسعار اذا بقيت عند هذه المستويات هذا العام فستكون تايلند الأكثر استفادة منها متوقعا أن يرتفع ناتجها المحلي الاجمالي ب 3ر7 في المئة مقارنة بالناتج الذي قد تسجله في حالة كانت أسعار النفط عند 115 دولارا للبرميل وتايوان ستستفيد ايضا من هذه الحالة بارتفاع متوقع بنسبة 3 في المئة في ناتجها المحلي الاجمالي.

■ النفط الرخيص يساعد في تحسين الأوضاع المالية والخارجية لاقتصادات آسيا الناشئة

ومن المحتمل بحسب التقرير ان تتأثر ماليزيا سلبا بهذه الأسعار اذ انها الدولة الوحيدة في آسيا الناشئة المصدرة بالكامل للنفط كما يحتمل ان ينخفض ناتجها المحلي الاجمالي بحوالي 2 في المئة مقارنة بمستوى الناتج في حال لم تنخفض أسعار النفط.

وقال تقرير (الكويتية الصينية) ان هذه التوقعات تعتمد على دراسة اعدتها الشركة الكويتية الصينية الإستثمارية عن تاثير أسعار النفط على نمو الناتج المحلي الاجمالي لهذه الاقتصادات وتعتمد هذه الدراسة أيضا على أن تبقى جميع العوامل الأخرى الدافعة للاقتصاد مستقرة عند مستوياتها الحالية عدا سعر النفط.

وذكر أن النفط الرخيص يساعد في تحسين الأوضاع المالية والخارجية لاقتصادات آسيا الناشئة فضلا عن انخفاض تكاليف الانتاج وارتفاع دخل الأسرة بالنسبة لسنغافورة وتايوان وتايلند حيث تستحوذ واردات النفط على حصة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي كما أن هذه الدول ستتمكن من التوفير من نفقاتها بشكل كبير.

على أن تتجاوز معدلات النمو الاقتصادي 7 %

مصر تستهدف خفض عجز الموازنة 8 في المئة خلال 4 سنوات

قال الشرف سالمان وزير الاستثمار المصري ان حكومة بلاده تستهدف خفض عجز الموازنة الى 8% وان تتجاوز معدلات النمو الاقتصادي 7% خلال الأربعة سنوات القادمة.

وفي وقت سابق صرح وزير المالية المصري هاني قدري ان بلاده تخطط لخفض العجز في الموازنة إلى 11% في العام المالي الجاري الذي بدا في يوليو الماضي مقابل 12.8% في العام المالي الماضي. وزاد عجز الموازنة خلال النصف الأول من العام المالي الجاري إلى 132 مليار مقارنة بعجز قدرة 89.4 مليار جنيه خلال الفترة ذاتها من العام الماضي.

واضاف سالمان على هامش مؤتمرا صحفيا عقد ظهر يوم امس ان الحكومة تعتزم تثبيت سياستها الضريبية في السنوات العشرة القادمة دون اي زيادات جديدة لافتا إلى ان قانون ضريبة القيمة المضافة سيطرح للحوار المجتمعي في القريب العاجل.

واكد ان الحكومة تلتزم بخطي ثابته نحو تنفيذ خطتها للإصلاح الاقتصادي بهدف الوصول بمعدلات البطالة والتضخم الى ما دون 9% والدين العام دون 84% من الناتج المحلي الإجمالي خلال 4 سنوات مشيرا إلى ان الغاء دعم الطاقة سيتنهي خلال 4 سنوات هي عمر برنامج الإصلاح الاقتصادي.

وبدأت الحكومة المصرية في يونيو الماضي تنفيذ إصلاحات اقتصادية حساسة سياسيا منها خفض دعم الطاقة وزيادة الضرائب في محاولة لخفض عجز الميزانية وكسب ثقة المستثمرين الأجانب.

هاني قدري

اشرف سالمان

■ وزير المالية: الحكومة تعتزم تثبيت سياستها الضريبية في السنوات العشر القادمة دون أي زيادات جديدة

وتراجع معدل التضخم السنوي الأساسي في مصر إلى 7.69 في المائة في ديسمبر من 7.81% في الشهر السابق في رابع تراجع متتال له على أساس شهري. وارتفع التضخم بشدة بعد أن قلصت الحكومة الدعم في يوليو الماضي عندما رفعت أسعار الوقود بما يصل إلى 78%.

وأكد وزير الاستثمار ان الحكومة تسعى إلى تسوية كافة النزاعات الاستثمارية بهدف طمأنة المستثمرين وحثهم على ضخ مزيد من الاستثمارات في الفترة القادمة

لافتا إلى انتهاء وزارته من قانون الاستثمار الموحد وهو الآن امام لجنة العدالة الانتقالية ومن المتوقع الانتهاء منه نهاية شهر فبراير الجاري.

وتسعى مصر لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية من خلال إصلاح قوانين الاستثمار ومؤتمر اقتصادي مزمع عقده في مارس المقبل ينتظر ان يجلب استثمارات تتراوح ما بين 10 و13 مليار دولار، وفقا لتصريحات مسؤولين مصريين.

ولفت الوزير الى ظهور بوادر إيجابية على تعافي الاقتصاد منها وصول معدلات الاستثمار الاجنبي المباشر الى 1.8 مليار دولار في الربع الاول من العام المالي الجاري فضلا عن قيام اغلب مؤسسات التصنيف الائتماني بتغير نظرتها لاقتصاد مصر من سالبه الى مستقرة.

ورفعت مؤسسة «فيتش» قبل نهاية ديسمبر الماضي، التصنيف الائتماني لمصر درجة واحدة للاقتراض طويل الأجل بكلا من العملتين الأجنبية والمحلية، ليصل كل منهما إلى درجة «B» وذلك مع الإبقاء النظرة المستقبلية للاقتصاد المصري عند «مستقر» وهو اول رفع لمصر في تصنيف الوكالة بعد خفضه خمس مرات متتالية منذ عام 2011.

وقال سالمان ان تراجع اسعار النفط العالمية سيصب في صالح

تأجيل الفصل في النزاع بين «موبايلي» و«زين» للأسبوع المقبل

تأجيل الفصل في النزاع بين موبايلي وزين للأسبوع المقبل

أشار محضر الجلسة الصادر من هيئة التحكيم بشان النزاع القائم بين شركة اتحاد اتصالات (موبايلي) وبين شركة الاتصالات المتنقلة (زين) والمتعلق بالمبالغ المستحقة لشركة موبايلي على شركة زين لقاء الخدمات المقدمة من قبل شركة موبايلي للأخيرة انها قررت رفع الجلسة لمراجعة وثائق تعتزم الشركة تقديمها بخصوص تأكيد تعيين الشركة لفريق قانوني جديد ليكمل تمثيل الشركة في هذه القضية.

هذا وقد قررت هيئة التحكيم بان يكون موعد الجلسة القادمة يوم السبت 1436/04/25هـ الموافق 2015/02/14م.

وتطالب موبايلي شركة زين بسداد 2.2 مليار ريال عن استخدام شبكة الاتصالات الخاصة بشركة موبايلي.

وكان قد تم عقد الجلسة الأولى أمام هيئة التحكيم وذلك يوم السبت 1436/02/28هـ الموافق 2014/12/20م وتم خلالها الاتفاق على الإجراءات التي ستتبعها هيئة التحكيم في نظر النزاع كما قدمت شركة موبايلي خلالها لائحة دعواها وطلبت شركة زين مهلة للرد عليها وتم التأجيل للجلسة التي تم عقدها امس الاول.

صرف راتبين يوفر سيولة في السوق بنحو 37 مليار ريال

يوفر سيولة في السوق تقدر بنحو 37 مليار ريال وفقاً لتقديرات رسمية

خبراء اقتصاديون: صرف راتبين مكافأة في السعودية يمنح الفرصة لبداية العام بشكل إيجابي لـ 2 مليون شخص

■ وزارة التجارة كثفت جولاتها على المحال التجارية للتأكد من عدم استغلالها المناسبة لرفع الأسعار

قال خبراء اقتصاديون إن الأوامر الملكية بصرف راتبين مكافأة في السعودية يمنح الفرصة لبداية العام بشكل إيجابي لما لا يقل عن مليوني شخص.

ويعيش السعوديون حال من الفرح والأجواء الاحتفالية في أعقاب حزمة قرارات تنموية أجراها الملك سلمان فور توليه الحكم.

أحد أهم هذه القرارات صرف مكافأة راتبين أساسيين لموظفي الدولة والطلاب حيث يشمل القرار نحو مليوني شخص ويوفر سيولة في السوق تقدر بنحو 37 مليار ريال وفقاً لتقديرات رسمية.

وقد دفع هذا الأمر وزارة التجارة لتكثيف جولاتها على المحال التجارية للتأكد من عدم استغلال هذه المناسبة لرفع الأسعار والتلاعب بالعروض.

وقد جاء صرف الراتبين متزامنا مع بداية العام ما يجعله أكثر أهمية كونه يمنح الفرصة لبداية العام الجديد بملاءة مالية جيدة وتخطيط أكثر دقة وتنظيما.

الحصول على دخل إضافي غير متوقع أمر يراه المخططون الماليون أفضل وسيلة لتجاوز الأزمات المالية التي يمر بها الشخص شريطة إنفاق هذا الدخل بطريقة رشيدة وعدم صرفه على كماليات تزيد الأعباء كالسفر وشراء الهدايا وإقامة الولائم.